وزارة الصحة والسكان
الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية
الادارة العامة للتعاقدات

المناقصة العامة رقم ٨ / ٤ (٢٠٢٥/٢٠٢٦)

لشراء أدوات كتابية

جلسة فتح المظايف الفنية يوم يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٦/٤/٢٢

التأمين المؤقت بمبلغ # ٢٧٥٠٠ # جنية

ثمن الكراسة (٢٩٩ جنية)

+ غير شامل الضرائب

+ ٥ ج رسم دعم صندوق الاشخاص ذوى الاعاقة

+ ٥ج رسم شهداء

+ ٥ ج مسنين

رقم إيصال التوريد ( )

اسم مقدم العطاء ختم مقدم العطاء توقيع مقدم العطاء

ملحوظة:التوقيع والختم على كافة أ وراق كراسة الشروط والمواصفات وملحقاتها

سيتم إستبعاد **أى عطاء غير مستوفى الشروط والمستندات المطلوبة بالكراسة**

وزارة الصحة والسكان
الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية
الادارة العامة للتعاقدات

نموذج بيانات مقدم العطاء

اسم مقدم العطاء :-.....

الشكل القانونى :-.....

عنوان المقر الرئيسى:-

.....

رقم الهاتف الارضى:-.....

رقم الفاكس:- :-.....

اسم المدير المسئول:-.....

رقم الهاتف المحمول:-

.....

البريد الإلكترونى أو العنوان على شبكة الانترنت:-

.....

الاسم/

التوقيع/

التاريخ/

تعليمات لمقدمى العطاءات

- يتم الإلتزام بجميع الشروط والمواصفات والشروط العامة المدرجة بكراسة الشروط والمواصفات

- يتم إرفاق جميع المستندات المطلوبة

- سيتم رفض أى عطاء الغير مستوفى الشروط الواردة بكراسة الشروط والموصفات قبل البت الفنى

لتلك العملية

كشف مجمع بالأعداد والأصناف للاحتياجات الأدوات الكتابية للعام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦

م	الصنف	الوحدة	الإجمالى
١	حافظة حرف ب	رزمة١٠٠	١٥٢٢٩
٢	حافظة حرف L	روزمة١٠٠	٨٤٧٥
٣	دبابيس دباسة ٦/٢٤	علبة	١٥١٥٠
٤	كربون أزرق	باكو	١٠٦٢
٥	ملف مسطرة ٩سم	عدد	٢١٠٠
٦	ملف مسطرة ٤,٥	عدد	١٢٠٠
٧	دفتر توقيعات	عدد	١٩
٨	فواصل بلاستيك الوان (٢٠ لسان)	عدد	١٠٨٠
٩	قلم حبر سائل يونى بول	علبة	٥٥٠
١٠	قلم كوريكتور	علبة١٢	٦٤٨٣
١١	فواصل بلاستيك الوان (١٢ لسان)	روزمة	٨٠١
١٢	ملف روزليف مقاسات	عدد	٣٥٠
١٣	حافظة بلاستيك بالكبسولة	عدد	٧١٥٠
١٥	اقلام تظليل فسفورى	طقم	١٧٥٨
١٦	اكلسير جلد ابيض ٨سم بالماكينة	عدد	١٥٠
١٧	كلبسات وسط (بول دوج)	علبة	٥٥٠
١٨	كلبسات صغيرة (بول دوج)	علبة	٣٥٠
١٩	استيكى نوت صغير	باكو	٩٩٦
٢٠	دبابيس دباسة كبيرة ١٠/٢٣	علبة	٢٧٠
٢١	طقم مكتب بنى	طقم	١
٢٢	حبر ختامه ازرق	علبة	٧٨٠
٢٣	دبوس ورق ابره	علبة	٥٠
٢٤	حبل دوبارة	بكرة	١٠٥٠
٢٥	كلبسات كبير (بول دوج)	علبة	٢١٠
٢٦	دبوس مشبك صغير	علبة	١١٥
٢٧	دبوس مشبك وسط	علبة	٥٣٠
٢٨	دبوس مشبك كبير	علبة	٢٥٥
٢٩	سوليتب كبير شفاف	بكرة	٣١٦٠
٣٠	استيكر ملاحظات وسط	علبة	٩٠
٣١	استيكر ملاحظات كبير	علبة	٩٠
٣٢	قلم صمغ بريت كورى	عدد	٣٦
٣٣	صمغ جلو	عدد	١٠٠٠
٣٤	ختامة ازرق	عدد	٥٠٠
٣٥	فولدر درج حفظ مستندات	عدد	١٠
٣٦	علامة صفحة لاصقة	عدد	٥٠
٣٧	مسطره ٣٠سم	عدد	٤٦٠
٣٨	دوسية ٨ سم بالماكينة	عدد	١٩٦٢
٣٩	دبابيس دباسة ١٣/٢٣	علبة	٣٥٠
٤٠	دوسية حفظ ماكينة باك	عدد	٤٠٠
٤١	فولدر ٢٠ جيب	عدد	٥٠
٤٢	دوسية ٤سم بالماكينة	عدد	١٢
٤٣	استيكى نوت كبير	علبة	٦٠٠
٤٤	حبر ختامة ازرق بختم النسر	علبة	١٠
٤٥	بلوك نوت مسطر A4-A5	عدد	٧٩٠

٤٦	ملف ضبارة	عدد	٣٠٠٠
٤٧	قلم جل يوني بول احمر	علبة١٢	٣٣
٤٨	قلم جل يوني بول ازرق	علبة١٢	٨٠
٤٩	قلم جل يوني بول اسود	علبة١٢	٢٢
٥٠	دبوس كلبس الوان	علبة	٢٠
٥١	شهادة تقدير جاهزة	بالعدد	١٠٠
٥٢	قلم جاف ازرق	علبة١٢	٣٨٥٠
٥٣	قلم جاف احمر	علبة	٢٠٥٤
٥٤	قلم جاف اسود	علبة١٢	١١١٢
٥٥	قلم رصاص	علبة١٢	٩٩٢
٥٦	استيكة	عدد	٥٧٠
٥٧	خرامة ورق	عدد	٦١
٥٨	خلاعة دبابيس	عدد	١٥٥
٥٩	قاطع ورق	عدد	٢٠
٦٠	قلم ماركر سبورة الوان	عدد	٢١٠٦
٦١	قلم ماركر	طقم١٠	١٠٠
٦٢	ملف حفظ كرتون	عدد	٣٨٢٤
٦٣	براية	عدد	٢٦٢
٦٤	قلم ريشة 0.5	علبة١٢	١
٦٥	قلم ريشة 1	علبة١٢	١
٦٦	قلم ريشة2	علبة١٢	١
٦٧	وراقة	علبة	٥
٦٨	سوليتب صغير شفاف	بكرة	٣٣٠
٦٩	دباسة ورق حجم كبير	عدد	١٣٧
٧٠	دباسة ورق حجم وسط	عدد	٤٨١
٧١	دوسيه بلاستيك	عدد	٢٠٠

وزارة الصحة والسكان
الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية
الادارة العامة للتعاقدات

نموذج بيانات مقدم العطاء

اسم مقدم العطاء :-.....

الشكل القانونى :-.....

عنوان المقر الرئيسى:-

.....

رقم الهاتف الارضى:-.....

رقم الفاكس:- :-.....

اسم المدير المسئول:-.....

رقم الهاتف المحمول:-

.....

البريد الإلكترونى أو العنوان على شبكة الانترنت:-

.....

الاسم/

التوقيع/

التاريخ/

اقرار

بالالتزام بعدم التمييز بين الجنسين

تلتزم الشركة بعدم التمييز بين العالمين او المتقدمين للعمل لديها على اساس الجنس أو اى اعتبارات اخري غير مهنية والمساواة بين الجنسين فى فرص التوظيف والترقي والتدريب والاجور وبيئة العمل

وذلك فى اطار تعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتحقيق بيئة عمل قائمة على المساواة وعدم التمييز ولاسيما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين

اسم مقدم العطاء :

.....

اسم الموقع :

الصفة :

التوقيع :

التاريخ :

مشروع العقد النموذجي لشراء منقولات

انه في يوم ..... الموافق .....تم ابرام هذا العقد بين كل من :

أولا : ..... ومقرها ..... بصفتها المتعاقد وهى الجهة المعنية / المستفيدة من عملية ..... ويمثلها قانونا فى التوقيع على هذا العقد بصفته .....

ويفوض عنه فى هذا التوقيع على هذا العقد (السيد / السيدة) ..... بصفته / بصفتها الوظيفية بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم ..... الصادر فى .....

ثانيا : ..... الكائن مقرها ..... وشكلها القانونى ..... والمصنفة ..... سجل تجارى رقم ..... بطاقة ضريبية رقم ..... تليفون رقم ..... فاكس رقم ..... بريد الكترونى ..... ويمثلها السيد / السيدة) بطاقة رقم قومى ..... بصفته / بصفتها بموجب ..... بصفته / بصفتها المتعاقد معه.

طرف أول مشترى

طرف ثان بائع

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته فى التعاقد على شراء وذلك بغرض تلبية تحقيق اهدافه بكفاءة وفعالية وبضمن انتظام سير العمل ووفقا لما تخصيصه من اعتمادات مالية وحيث ابدى الطرف الثانى استعداده للقيام بذلك والتزامه وفقا للشروط والمواصفات واية متطلبات اخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه ، والذى قبله الطرف الأول.

وفى ضوء اعتماد السلطة المختصة المفوض عنه ..... بالقرار رقم ..... الصادر فى ..... لاجراءات طرح العملية رقم ..... بتاريخ ..... وفقا لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ (الاعلان – الدعوة – طلب عرض السعر) وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ ..... بشأن (المناقصة العامة / المحدودة / المحلية) ، الممارسة (العامة / المحدودة) الاتفاق المباشر رقم لسنة ..... للتعاقد على .....

ووفقا لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد ، وما اوصت به (لجنة البت فى المناقصة / الممارسة / لجنة الاتفاق المباشر) بجلستها المعقودة يوم ..... الموافق ..... من قبول (العطاء / العرض) باعتباره (الافضل شروطا والاقل سعر / الذى تم ترجيحه بنظام النقاط) ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ .....

وبعد أن اقر الطرفان باهليتهما وصفتيهما للتعاقد الفقا على الاتى :

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات و(العرض / العطاء) المقدم من الطرف الثانى وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر (لجنة البت فى المناقصة / الممارسة) / لجنة الاتفاق المباشر رقم ..... لسنة ..... وامر التوريد المؤرخ فى ...../ ..../ . ... جزء لا يتجزأ من هذا العقد ومتمما ومكملا لأحكامه.

البند الثانى

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزء لا يتجزأ منه

ملحق ١ وصف موضوع العقد

ملحق ٢ الاشتراطات الخاصة

ملحق ٣ التزامات طرفى التعاقد

البند الثالث

يلتزم الطرف الثانى بتنفيذ محل هذا العقد وفقا للممارسات الجيدة والفضل المعايير المتعارف عليها وطبقا للمواصفات الفنية والكميات والأسعار الموضحة بعد وبقيمة إجمالية قدرها ..... (فقط وقدره .....) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة وذلك على النحو التالى :

رقم البند	الصنف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	القيمة الأجمالية
اجمالى ثمن الشراء مبلغ وقدره (.....) فقط (.....) شامل ضريبة القيمة المضافة / غير شامل ضريبة القيمة المضافة.					

البند الرابع

سدد الطرف الثانى مبلغا اجمالية مقداره (.....) (فقط وقدره .....) بما يعادل نسبة ٥ % من إجمالى هذا العقد كتأمين نهائى ، وذلك بخطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم ..... ببنك ..... خصما من مستحقاته الصالح للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول فى الوقت المحدد للسداد / خصما من مستحقاته الصالح للصرف لدى ..... بموجب خطابها رقم ..... المؤرخ ..... المقدم فى الوقت المحدد للسداد / حجز من مستحقاته فى حالة الاتفاق المباشر) ويظل هذا التأمين ساريا طوال مدة العقد بما فيها مدة الضمان.

تقام الطرف الأول بسداد دفعة مقدمة بمبلغ إجمالى مقداره (.....) (فقط وقدره .....) بما يعادل نسبة (..... %) من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكى معتمد صادر من بنك ..... وغير مقترن بأى قيد او شرط بالقيمة وفعملة ذاتهما قدمه الطرف الثانى للطرف الأول.

البند الخامس

يلتزم الطرف الثانى بتوريد الكميات والأصناف محل التعاقد بمخازن ..... وعنوانها ..... وعلى نفقته الخاصة على أن يتم التوريد خلال مدة ..... تبدأ من (اليوم التالى لإخطاره بأمر التوريد) كما يلتزم بأن يقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين ، وفى حالة إخطاره بتسليم الأصناف فى غير هذا العنوان يلتزم بأن يرفق مع الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية التى تحملها فعليا لردها إليه.

يلتزم الطرف الثانى بتوريد الكميات والأصناف محل العقد خلال مدة ..... تبدأ من (اليوم التالى لإخطاره بأمر التوريد / .....) وذلك على نفقته الخاصة وطبقا للبرنامج الزمنى التالى :

الكمية	تاريخ التوريد	مكان التوريد
----------	----------	----------

البند السادس

حدد الطرف الأول يوم ..... الموافق ..... في تمام الساعة ..... موعدا لانعقاد إجتماع لجنة فحص الأصناف الموردة من الطرف الثاني ، وإذا رفضت اللجنة صنفا أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثاني بأسباب الرفض كتابة.

ويلتزم الطرف الثاني بسحب الأصناف المرفوضة وتوريد بدل عنها خلال مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ اليوم الثاني لإخطار ، فإذا تأخر في سحبها فيحق للطرف الأول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع ٥ % من قيمة الأصناف المرفوضة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وبحد أقصى أربعة أسابيع وبعد إنتهاء تلك المدة يحق للطرف الأول إتخاذ إجراءات بيعها لحساب الطرف الثاني ، ويخصم من الثمن ما يكون مستحقا للطرف الأول ويكون البيع وفقا لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

البند السابع

يلتزم الطرف الأول بإستلام الأصناف محل هذا العقد في المواعيد المحددة ، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها ، ويحق للطرف الثاني حال تقاعس الطرف الأول عن الإستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس ، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

البند الثامن

يضمن الطرف الثاني الأصناف الموردة محل هذا العقد وذلك لمدة ..... تبدأ من تاريخ ..... ضد عيوب الصناعة أو .....

البند التاسع

يلتزم الطرف الأول بأن يسدد للطرف الثاني ثمن الأصناف الموردة فعليا خلال مدة لا تجاوز (٣٠) يوما تحسب من تاريخ الفحص والقبول والإعتماد ، وذلك على حسابه رقم ..... بالبنك .....

وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المخالفة عن فترة التأخير وفقا لسعر الإقتراض والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند العاشر

للطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يجاوز (١٥ %) من كمية بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار.

البند الحادي عشر

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول.

ويظل الطرف الثاني وحده مسئولا عن أية أفعال أو أخطاء في تنفيذ العقد ، كما يلتزم بإطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

البند الثاني عشر

كلف الطرف الأول (السيد / السيدة) بصفته / بصفتها الوظيفية ..... بموجب القرار رقم ..... الصادر في ..... مسئولا / مسئولة عن إدارة هذا العقد.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول وبحسب طبيعة العملية المرور أو التفتيش أو مراقبة التنفيذ على محل هذا العقد وفي أي وقت دون حاجة إلى إخطار أو إذن مسبق.

وفي حالة إكتشاف مخالفة الطرف الثاني لأي إلتزام يحق للطرف الأول توقيع أي من الإجراءين المنصوص عليهما في البند العشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن ارادته يجوز للطرف الأول إعطائه مهلة بما لا يجاوز ..... من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير ، وفي حالة تأخره لأسباب راجعة إليه فيوقع عليه مقابل تأخير بحسب من بداية المهلة وفقا للآتي : .....

ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير.

البند الخامس عشر

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كليا أو جزئيا.

البند السادس عشر

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، أو في جرائم التهرب الضريبي أو الجمركي.

البند السابع عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أيا كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد إنتهاؤه أو فسخه ، ويعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلال جسيما بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررة في هذا الشأن.

البند الثامن عشر

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانونا.

البند التاسع عشر

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببنود التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقا لما اشتمل عليه وبشرافة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقود أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته واتخاذ الإجراءات الآتية :

٤- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.

٥- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأي فني ومالي وقانوني للسلطة المختصة ، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي.

٦- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد ، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.

وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند العشرون

في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط جوهري من شروط التعاقد ، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني وفي الحالتين يكون التأمين النهائي من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى ايا كان سبب الإستحقاق دون حاجة إلى إتخاذ أي إجراءات قضائية ، وذلك مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني قضائيا بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري ، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداد للطرف الأول.

البند الواحد والعشرون

البند الواحد والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائيا في الحالات الآتية :

٤- إذا تبين أن الطرف الثانى استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب فى تعامله مع الطرف الأول أو فى حصوله على العقد.

٥- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثانى.

٦- إذا أفلس الطرف الثانى أو أعسر.

البند الثانى والعشرون

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ ، وذلك فيما يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند الثالث والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التى تنشأ أثناء التنفيذ وفقا للطرق والشروط والأحكام المنصوص عليها فى المادة (٩١) من أحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص فى حالة اللجوء إلى التحكيم.

[redacted]

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى أى نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

[redacted]

تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل فى كافة المنازعات التى قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد

البند الرابع والعشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التى توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية ، وفى حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشر يوما بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مكاتبته ومراسلته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الخامس والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل واربعة نسخ ، سلمت إحداها إلى الطرف الثانى ، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الأول المشترى

الاسم : ----------

الصفة : ----------

التوقيع : ----------

التاريخ : ----------

الطرف الثانى البائع

الاسم : ----------

الصفة : ----------

التوقيع : ----------

التاريخ : ----------

مركزية التصنيع للمحاجر										
الرقم المسلسل										
رقم الطلب										
تاريخ الطلب	٢٠١٩/___/___									

طلب الحصول على خدمة

البيانات الرئيسية للمنشأة:
اسم المنشأة :-
اسم المدير المسئول:-
النشاط الرئيسي:
عنوان المنشأة:
أ - داخل منطقة صناعية محافظة: _____ مدينة: _____ منطقة صناعية: _____ رقم القطعة _____ / القطع _____
ب- خارج منطقة صناعية : مدينة: _____ محافظة: _____ المنطقة أو الحي _____ الطار :
رقم القيد في السجل الصناعي : _____
سنة صدور اول شهادة : _____ تاريخ انتهاء السريان _____
الجهة الصادر لها الطلب: _____
جدول يوضح مشمول الفواتير الإلكترونية / أوامر التوريد

الكيان القانوني:-

النوع					

رقم الفاتورة / أمر التوريد	تاريخ الفاتورة / أمر التوريد	قيمة الفاتورة بالعملة الأجنبية	اسم المنتج

مرفقات الطلب :

عدد	فاتورة (أصل معتمد من البنك)	
عدد	كشف توزيع مشمول الفاتورة معتمد	

بيانات مقدم الطلب

الاسم :
الرقم القومي :
صفته : (صاحب الشأن - وكيل - مفوض)
عنوان المرسلة : _____

تليفون العمل	فاكس	محمول	البريد الإلكتروني

إقرار مقدم الطلب

أقر أنا : _____
بأن البيانات المدونة بطيه صحيحة وأني مسئول وإذا ثبت عدم صحتها كلها أو بعضها يعتبر هذا الطلب لاغياً مع ما يترتب على ذلك من آثار طبقاً لأحكام المادة ١٦ من قانون التنمية رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨.
التوقيع : _____ الرقم القومي: _____

توكيل / تفويض رقم :
صادر من
موثق بمصورة

بيانات تملأ لمعرفة الموظف المختص بتلقي الطلبات

تم استلام المستندات والإطلاع على أصل
التوكيل / التفويض والتوقيع أمامي
الاسم : _____
التوقيع : _____

نوع الخدمة المطلوبة

١	إصدار خطاب للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات	٥	تحديد ما يتبع مطبا من الاطباجات الخاصة بالمصالح والهيئات الحكومية
٢	إصدار خطاب للإفراج المؤقت عن المكونات المستوردة	٦	تطبيق المادة (٤) من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٩٨ على المواصير والكابلات
٣	طلب التمتع بالتخفيضات الجمركية (المنتج لم يسق دراسته)	٧	تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٥ من القرار الجمهوري رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٧
٤	طلب التمتع بالتخفيضات الجمركية (المنتج سبق دراسته)	٨	عمل دراسة تحديد نسبة المكون الصناعي المصري في المنتج طبقا للقرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ٢٠١٥

عناصر حساب تكلفة المكون الصناعي المصري لوحدة المنتج .....

(القيمة بالجنيه المصري)

البيان	الوحدة	الكمية	القيمة		ملاحظات
			محلي	مستورد	
١- خامات ومكونات					
٢- مصادر الطاقة – المياه – الزيوت					
٣- قطع الغيار					
٤- مواد التعبئة والتغليف					
٥- خدمات وأبحاث وتطوير وتجارب وتحاليل مختبرية وحقوق معرفة وبراءة اختراع					
٦- الأجور					
٧- رسوم جمركية					
٨- الإهلاك السنوي للأصول الثابتة					
٩- مصروفات إدارية					
١٠- مصروفات تسويقية					
١١- أي مصروفات أخرى					
إجمالي علم تكلفة عناصر المكون الصناعي المصري					
إجمالي سعر وحدة المنتج باب المصنع بدون هامش ربح (عرضي)	.....				

إقرار

أقر أنا الموقع أدناه بأن إجمالي سعر المنتج المذكور أعلاه والمصنع بالشركة (بدون هامش ربح) وكذا إجمالي تكلفة الخامات والمكونات المستوردة للمنتج CIF. وذلك وفقاً لما ورد بالدفاتر والسجلات وكشوف ومحاضر الجرد وطبقاً لمعايير المراجعة بالقرارين المصرية السارية وذلك على ضوء المستندات والأدلة المؤيدة الواردة بالقوائم المالية وأن البيانات المذكورة صحيحة وفقاً لنتائج أعمال الشركة. وفي حالة عدم مطابقة البيانات المذكورة أعلاه تكون المسئولية على الشركة والمحاسب القانوني بها وتحت مسئوليتهما القانونية.

وهذا إقرار مني بذلك ،،،

المدير المسئول عن المنشأة
الاسم /
التوقيع /
ختم الشركة

مراقب الحسابات / المحاسب القانوني للشركة
الاسم /
التوقيع /
ختم المكتب

المستندات المرفقة:

- كشف بالمكونات المستوردة لوحدة المنتج معتمد من الشركة (مرفق به الفواتير الاستيرادية المؤيدة بالقائمة CIF).
- كشف بالمكونات المحلية لوحدة المنتج معتمد من الشركة مرفق به المستندات المؤيدة من جهات محايدة على شهادة صنع محلي (فواتير – أوامر توريد – عقود ... الخ).
- كشف بالمكونات الثانية معتمد من الشركة يتضمن القائمة الإجمالية لمنتج.
- صورة من السجل الصناعي السابق والخاص بالشركة الخاضعة بالتصنيع متضمنة المنتج المطلوب له عمل الدراسة (والأصل للإطلاع).
- المواصفات الفنية والعملية التصنيعية الخاصة بالمنتج.
- أخر ميزانية معتمدة للشركة موضحاً بها تكلفة الخامات والمكونات المدخلة في تصنيع المنتج المطلوب له عمل الدراسة.

منهو/لغير

- يتم تدوين الختم هنا في حالة.

أولاً: بيانات المنشأة

اسم المنشأة: ..... العنوان: .....

رقم القيد في السجل الصناعي / تاريخ الانتهاء: .....

رقم رخصة التشغيل: ..... نوع النشاط: .....

اسم المنتج الصناعي: .....

ثانياً: بيانات تكلفة المنتج الصناعي:

القيمة بالجنيه المصري

المدخلات المحلية	.....
المدخلات المستوردة (سيف)	.....
تكلفة العناصر المتغيرة والثابتة	.....
إجمالي تكلفة المنتج بباب المصنع (بدون هامش ربح)	.....
نسبة المكون الصناعي المصري	.....

المدير المسئول عن المنشأة

الاسم /

التوقيع /

مراقب الحسابات / المحاسب القانوني للشركة

الاسم /

التوقيع /

المهندس المختص بالدراسة
بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

الاسم /

التوقيع /

مدير عام الإدارة العامة لتنمية المنتجات المحلية

الاسم /

التوقيع /

ختم شعار الجمهورية

مرفق رقم (١)
بيان تكلفة المكون الصناعى

أولاً - بيانات المنشأة المنتجة :
اسم المنشأة /
العنوان /
رقم القيد فى السجل الصناعى /
رقم رخصة التشغيل /
نوع النشاط /
اسم المنتج الصناعى :
ثانياً - بيانات تكلفة المكون الصناعى :

البيان	القيمة	ملاحظات (مخصصة للهيئة العامة للتنمية الصناعية)
المدخلات المحلية :		
المدخلات الأجنبية :		
تكلفة التشغيل :		
متغير		
ثابت		
الاجمالي		
نسبة المكون الصناعى المصرى		

المدير المسئول عن المنشأة
الاسم : _____
التوقيع : _____

مراقب الحسابات / الجهة المعتمدة
الاسم : _____
التوقيع : _____

مسئول الهيئة العامة للتنمية الصناعية
الاسم : _____ ختم شعار الجمهورية
التوقيع : _____

وزارة الصناعة و التجارة
و المشروعات الصغيرة و المتوسطة
اتحاد الصناعات المصرية

رقم مسلسل ( )

مرفق رقم (2)
شهادة
استيفاء نسبة المكون المصرى

اسم المنشأة /
العنوان /
رقم القيد في السجل الصناعى /
رقم رخصة التشغيل /
نوع النشاط /
اسم المنتج الصناعى :
نسبة المكون الصناعى المصرى المعتمد من هيئة التنمية الصناعية (ــــــــــ)
يشهد اتحاد الصناعات المصرية أن المنتج المصرى (ــــــــ) مستوفى لنسبة المكون الصناعى المصرى وفقاً لأحكام القانون رقم (5) لسنة 2015 بشأن تفضيل المنتجات المصرية فى العقود الحكومية .
تاريخ اصدار الشهادة / / تاريخ انتهاء سريان الشهادة / /

مدير اتحاد الصناعات المصرية
الاسم : ــــــــــــــــ
التوقيع : ــــــــــــــــ

خاتم شعار الجمهورية

وزارة التجارة والصناعة
اتحاد الصناعات المصرية

اتحاد الصناعات المصرية
FEDERATION OF EGYPTIAN INDUSTRIES

(رقم مسلسل ( )

شهادة
إستيفاء نسبة المكون المصري

اسم المنشأة:-

العنوان :-

رقم القيد في السجل الصناعي :-

نوع النشاط :-

اسم المنتج الصناعي :-

نسبة المكون الصناعي المصري المعتمدة من هيئة التنمية الصناعية (%)

يشهد اتحاد الصناعات المصرية أن المنتج المصري (

مستوفي نسبة المكون الصناعي المصري وفقاً لأحكام القانون رقم (5) لسنة 2015 بشأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية.

تاريخ إصدار الشهادة / / 20 تاريخ إنهاء سريان الشهادة / / 20 .

ختم شعار الجمهورية

المدير التنفيذي - اتحاد الصناعات المصرية
الأسم:-

التوقيع:-

وزارة الصحة والسكان
الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية
الادارة العامة للتعاقدات

الشـــــروط العـــامـــة

القوانين واللوائح المنظمه للعملية :-

- تخضع هذه العملية لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنه ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ويمكن تحميل صورة إسترشادية من القانون المشار إليه بدون مقابل ودون أدنى مسئولية على الوزارة من خلال الدخول على الموقع الالكترونى لوزارة المالية (www.mof.gov.eg) أو الهيئة العامة للخدمات الحكومية (www.mof.gov.eg/generalorg) كما يسرى بشأن التعاقد كافة القوانين واللوائح ذات الصلة بموضوع المناقصه فيما لم يرد بشأنه نص فى العقد .
- تخضع هذه العملية لأحكام القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ فى شأن تفضيل المنتجات المصرية فى العقود الحكومية ولائحتة التنفيذية يعد جزءا لا يتجزأ من كراسة الشروط والمواصفات والعقد المبرم .

إعداد وتقديم العطاء

- يجب على الشركات المتقدمه أن تعد عطاءها ملتزمة بما تقضى به البنود والشروط الواردة بكراسة الشروط والمواصفات وأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنه ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة والقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ ولائحته التنفيذيه ولن يلتفت إلى العطاء الذى يتم إعداده خلافا لذلك يقدم العطاء داخل مظروفين منفصلين أحدهما للعرض الفنى والأخر للعرض المالى من (ثلاث نسخ) أصل العطاء مع صورتين ضوئيتين منه يجب التوقيع على أصل العطاء بتوقيع الاشخاص المعتمدون من الشركة مقدمة العطاء وذلك ورقة ورقة من أوراق العطاء مع ختمها بخاتم مقدم العطاء .
- يجب أن تكون المدة اللازمة لسريان العطاء تسعون يوما على الأقل من تاريخ جلسة فض المظاريف الفنية .
- ولن يعتد بأى كتابة فيما بين السطور أو كشط أو إضافة الإ إذا وقع عليها الموقعين على أوراق العطاء .
- ويتم التوقيع على المظاريف بكلمة الأصل أو نسخة ثم توضع كلها فى مظروف خارجى للفنى وآخر للمالى ويكتب عليها من الداخل والخارج اسم مقدم العطاء وتاريخ فتح المظاريف ونوع الأوراق بداخله (مالى أو فنى. أصلى ونسخة).
- ويتم تسليم العطاء الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم المحدد لفض المظاريف الفنيه فى يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٦/٤/٢٢ بمقر الإدارة العامة للتعاقدات – الدور الثالث - ديوان عام وزارة الصحة والسكان – الحى الحكومى – العاصمة الإدارية الجديدة - ولن يعتد بأى عطاء يرد بعد هذا الموعد
- ولا يلتفت إلى أى إدعاء من صاحب العطاء بحدوث خطأ فى عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية .
- يلتزم المورد بإرفاق تفويض كتابى معتمد بإسم المندوب المفوض بحضور الجلسة ممثلا لصاحب العطاء عند فتح المظروف الفنى وفتح المظروف المالى ولا يعتد الإ بتفويض أصل موقع ومعتمد من الشركة وبذات تاريخ الجلسة وتسرى فى حق مقدم العطاء كافة التصرفات التى يقبلها المفوض .
- تلتزم الشركات المتنافسة بأن تقوم بتسجيل بياناتها على موقع بوابة التعاقدات العامة وعنوانها (www.etenders.gov.eg) وإرفاق ما يفيد ذلك ليتم مراجعتها للتأكد من صحتها وإعتماده بما يمكن من الإطلاع على نتائج البت الفنى والمالى لها .
- يتحمل مقدم العطاء جميع التكاليف الخاصة بإعداد وتقديم العطاء ولا تكون الوزارة مسئولة بأى حال من الأحوال عن هذه التكاليف أو ملزمة فيما بعد بأى منهما بغض النظر عن كيفية إجراء العملية أو نتائجها .

وزارة الصحة والسكان

الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية

الادارة العامة للتعاقدات

- البرنامج الزمني المتوقع طبقاً لأحكام المادة رقم (١٧) من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة كما يلي :
  - التاريخ المتوقع للنشر ٢٠٢٦/٣/١٨
  - التاريخ المتوقع لفض المظاريف ٢٠٢٦/٤/٢٨
  - التاريخ المتوقع للاحالة الفنية ٢٠٢٦/٤/٢٩
  - التاريخ المتوقع للانتهاء من البت الفنى ٢٠٢٦/٥/٦
  - التاريخ المتوقع لفض المظاريف المالية ٢٠٢٦/٥/١٨
  - التاريخ المتوقع للاحالة للتقرير المالى ٢٠٢٦/٥/٢٠
  - التاريخ المتوقع لارسال اخطارات الترسية ٢٠٢٦/٦/٢

المظروف الفنى

- يراعى الا يحتوى المظروف الفنى على أية بيانات مالية وسيتم إستبعاد أى عرض تضمن أية معلومات مالية داخل المظروف الفنى

يحتوى على البيانات والمستندات التاليه:-

- قيمة التأمين المؤقت المطلوب مبلغ ٢٧٥٠٠ جنيه (فقط وقدة سبعة وعشرون ألف وخمسمائة جنيها لاغير) وتقديم ما يفيد سداده بموجب خطاب ضمان صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة بحيث لا يكون مقترنا بأى قيد أوشرط على أن يقدم ضمن المظروف الفنى وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الجهة الطالبة مبلغا يوازي التأمين وأنه مستعد لأدائه بالكامل خلال مدة سريان خطاب الضمان لمدد أخرى دون الالتفات لأى معارضة من المورد أو من خلال منظومة الدفع والتحصيل الالكترونى gpos . مدفوعة مواطن على أن تكون المدة المحددة للتأمين المؤقت لا تقل عن شهر بعد المدة المحدة لسريان العطاء (أربعة أشهر) على الاقل من تاريخ فض المظاريف الفنيه **ولا يلتفت الى العطاء الغير مصحوب بالتامين المؤقت** .
- جميع البيانات الفنيه عن العرض المقدم وبيان بلد المنشأ.
- سابقة الاعمال فى نفس مجال العمليه (نفس الصنف المطلوب) مرفق بها صور اوامر التوريد الرسميه من جهات حكوميه .
- بيانات القيد فى السجلات الخاصه بالنشاط موضوع التعاقد (القيد فى السجل التجارى او الصناعى او سجل المستوردين .....) وغيرها من السجلات التى يكون القيد فيها واجبا قانونا .
- شهاده التسجيل لدى مصلحة الضرائب المصرية
- البطاقة الضريبيه واخر اقرار ضريبى .
- **ما يفيد التسجيل فى منظومة الفاتورة الالكترونية المنشأة بمصلحة الضرائب المصرية وإلا يتم رفض العطاء** (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠٢ لسنة ٢٠٢١)
- صوره رسميه من عقد التأسيس للشركه مقدمه العطاء ونظامها الاساسى وفى حالة المنشأة غير الفرديه يجب تقديم صوره من عقد المشاركه وبيان الاشخاص المصرح لهم بالتعاقد لحساب الشركه او المنشأه والاشخاص المصرح لهم بالتعاقد .
- المستندات الدالة على توافر الكفاية الفنية والمقدرة المالية لدى مقدم العطاء بما يتناسب مع طبيعة موضوع التعاقد .
- يتم إعفاء المنشأة الصغيرة والمتناهية الصغر من نصف التأمين الإبتدائي ومن نصف التأمين النهائي إذا كان المنتج الصناعي محل التعاقد مستوفياً لنسبة المكون الصناعي المصري وترد القيمة المشار إليها عند تقديم تلك الشهادة) .

- أسلوب تقييم العطاءات بطريقة (مقبول أو مرفوض) .وذلك طبقا لاحكام المادة رقم (٣١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والخاص بتنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة .

الشكاوى :- يكون لكل ذي شأن التقدم إلي الجهه الإدارية بشكواه كتابة بخصوص أي إجراء من إجراءات التعاقد

تعديل حجم العقد :-

- إذا طرأ من المستجدات بعد إبرام العقد ما يوجب تعديل حجم التعاقد يكون للجهة الإدارية أن تعدل عقودها بالزيادة أو النقص وبما لا يجاوز (١٥ ٪) من كمية كل بند لباقي العقود بذات الشروط والمواصفات والأسعار وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد وألا يؤثر ذلك علي أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص .

التأخير في تنفيذ العقد :-

- إذا تأخر المتعاقد أثناء تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له بالجدول الزمني أو مدة التنفيذ المحددة بالعقد يحصل مقابل وفقاً للأتي :
  - نسبة (٣ ٪) من قيمة العقد إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة ١٠ ٪ من المدة الكلية للعقد ويزيد مقابل التأخير إلي نسبة ٥ ٪إذا جاوزت مدة التأخير ذلك .
  - ويحسب مقابل التأخير من قيمة الجزء المتأخر فقط إذا رأت الجهة الإدارية أن الجزء المتأخر لا يمنع الإنتفاع بما تم توريده أو تنفيذه بشكل مباشر أو غير مباشر علي الوجه الأكمل في المواعيد المحددة أما إذا رأت أن الجزء المتأخر يمنع الإنتفاع بما تم توريده أو تنفيذه فيكون حساب مقابل التأخير من القيمة الإجمالية للعقد .
  - ولا يخل تحصيل مقابل التأخير بحق الجهة الإدارية في الرجوع علي المتعاقد بكامل التعويض المستحق عما أصابها من أضرار بسبب التأخير .
  - **مدة التوريد :-** يتم التوريد خلال شهر من استلام أمر التوريد
  - **السداد :-** بموجب أمر دفع الكترونى بعد التوريد والفحص والقبول والإستلام والقبول النهائى .
  - **مكان التوريد :-** مخازن الديوان العام (المقر القديم) بالعنوان - ٣ شارع مجلس الشعب – السيدة زينب – القاهرة
  - **العينات :-**

يجب تقديم عينة أصلية لكل بند على حدة (عبوة كاملة من كل بند) ولن يلتفت للعطاءات الغير مصحوبة بعينة على أن تقدم العينات بمقر الإدارة العامة للتعاقدات – الدور الثالث – ديوان عام وزارة الصحة والسكان – الحى الحكومى – العاصمة الجديدة – على أن يختم كل عينة بخاتمة الشركة ولن يلتفت إلى أى عينات يتم تقديمها بعد جلسة فض المظاريف الفنية وفى حالة الترسية يتم التوريد على أساس العينة المقبولة فنيا .

الفسخ الوجوبي للعقد تلقائياً والشطب من سجل المتعاقدين :-

- يجب فسخ العقد في الحالات الآتية :
  - إذا تبين أن المتعاقد أستعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الجهة الإدارية المتعاقدة أو في حصولة علي العقد .
  - إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات إحتيال أو فساد أو إحتكار.
  - إذا أفلس المتعاقد أو أعسر .

ويتم الفسخ في الأحوال المشار إليها تلقائياً ويشطب اسم المتعاقد في الحالتين المنصوص عليهما في البندين (١، ٢) من سجل المتعاملين وتخطر الهيئة للخدمات الحكومية بذلك لنشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية وعلي بوابة التعاقدات العامة

الفسخ الجوازي للعقد أو التنفيذ علي الحساب

- يجوز للجهة الإدارية فسخ العقد أو تنفيذه علي حساب المتعاقد إذا أخل بأي شرط جوهري من شروطه . ويخطر المتعاقد بكتاب بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد علي عنوانه المبين في العقد وفي جميع حالات الفسخ أو التنفيذ علي حساب المتعاقد يكون التأمين النهائي من حق الجهة الإدارية كما يكون لها أن تخصم ما تستحقه من مقابل التأخير وقيمة كل خسارة تلحق بها من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها وفي حالة عدم كفايتها تلجأ إلي خصمها من مستحقاته لدي أي جهه إدارية أخري أياً كان سبب الأستحقاق دون حاجة إلي إتخاذ أي إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من إستيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

المظروف المالى

- تكتب أسعار العطاء رقما وحروفا باللغة العربية بالجنية المصرى وتشمل جميع الإلتزامات والمصروفات والضرائب .
- يجب أن تكون جميع الأسعار المقدمة شاملة ضريبة القيمة المضافة .
- يجب أن تكون قائمة الأسعار مؤرخه وموقعه من مقدم العطاء .
- لن يعتد بأية كتابة فيما بين السطور أو كشط أو إضافة إلا إذا وقع عليها من الموقعين على أوراق العطاء.
- يلتزم مقدم العطاء بتقديم الشهادة الدالة على إستيفاء نسبة المكون الصناعى المصرى من اتحاد الصناعات المصرية معتمدة من الهيئة العامة للتنمية الصناعية عند تقديم عطائه وتكون ضمن المستندات الواجب إرفاقها بالمظروف المالي وهو شرط ملزم للشركات الحاصلة علي تلك الشهادة دون غيرها وذلك بالنسبه للمنتجات التى يتم انتاجها داخل جمهورية مصر العربية أو التى تزيد نسبة المكون الصناعى المصرى فيه على ٤٠٪ من سعر المنتج .
- فى حالة وجود فرق بين سعر الوحدة والسعر الإجمالى الناتج عن ضرب سعر الوحدة فى الكمية يؤخذ بسعر الوحدة ويجرى تصحيح السعر الإجمالى وفى حالة وجود فروق بين السعر المكتوب بالأرقام والتفقيط فأنه يؤخذ بالتفقيط .
- عند تقييم العطاءات يؤخذ فى الحسبان كل العوامل المؤثرة على قيمة العطاء مالياً والتى تكون مدرجة بالعطاء ولن تقبل أى ميزة لعطاء تؤثر فى ترتيبه بالنسبة للعطاءات الأخرى الإ إذا كان أقل العطاءات وهذه الميزة ستعطى وفر للخزانة .

التأمين النهائى

- على صاحب العطاء المقبول أن يؤدى خلال عشرة أيام تبدأ من اليوم التالى لاخطاره بقبول عطائه التأمين النهائى ٥٪ من قيمة العقد وتقديم ما يفيد سداده بموجب خطاب ضمان صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة بحيث لا يكون مقترنا بأى قيد أوشرط وان يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الجهة الطالبة مبلغا يوازي التأمين وأنه مستعد لأدائه بالكامل خلال مدة سريان خطاب الضمان لمدد أخرى دون الالتفات لأى معارضة من المورد أو من خلال منظومة الدفع والتحصيل الالكترونى gpos . مدفوعة مواطن .

شروط عامة

- على مقدم العطاء أن يدرس جميع التعليمات والنماذج والبنود الواردة فى الكراسة دراسة نافية للجهالة وتقديم جميع المستندات المطلوبة والمكملة للعطاء وأى عطاء لا يلتزم بذلك من جميع النواحى سيكون على مسئولية مقدم العطاء وقد يؤدى الى رفض عطاءه .

- يجب تسليم العطاءات على العنوان عاليه وفى الموعد المحدد لتقديم العطاءات ولا يجوز تجاوز الوقت والتاريخ المحددين من مقدمى العطاءات وأى عطاء يرد متأخرا على هذا الموعد يجوز رفضه وإعادته لمقدمه دون فضه .
- يجوز للوزارة أن تمد الموعد المحدد كأخر موعد لتقديم العطاءات إذا اقتضت الضرورة ذلك مع ضرورة إخطار مقدمى العطاءات بالموعد الجديد للإلتزام به .
- لا يسمح لأى من مقدمى العطاءات الإتصال بأى العاملين المسئولين عن (العملية) من تاريخ فتح المظاريف وحتى إرساء العقد وإذا أراد أى من مقدمى العطاءات أن يخطر الوزارة بأى معلومات فيجب أن يتم ذلك كتابة .
- أى محاولة من مقدمى العطاءات للتأثير على عملية تقييم العطاءات ومقارنتها أو عملية ترسية العقد قد ينتج عنها إستبعاد العطاء ويحظر على مقدمى العطاء التدخل أو التأثير فى إجراءات العملية أوعلى الترسية وفى حالة ذلك يتم إستبعاد العطاء المتدخل .
- يجوز أثناء تقييم العطاءات أن يطلب إيضاحات من مقدم العطاء عن عطائه ويكون طلب الإيضاح والإجابة عليه كتابة ولن يطلب أو يسمح بأى تغير فى أسعار أو فى مضمون العطاء .
- الإلتزام بإستيفاء نموذج مقدم العطاء المرفق
- يحق للوزارة قبول أو رفض أى عطاء أو إلغاء العملية مع رفض جميع العطاءات فى أى وقت قبل إرساء التعاقد دون تحمل أى مسئولية من قبل أصحاب العطاءات المتضررين أو أى إلتزام من جانبة وذلك للصالح العام .
- يراعى أن أسس التقييم الفنى تتم على العروض الأساسية وليست المرادفة (البديلة) ولا يلتفت للعروض البديلة على وجه الإطلاق
- أى مواصفات لأى بند بكراسة الشروط قد تضمن إشارة إلى أى ماركة معينة أو علامة مميزة فان ذلك سوف لا يعتد به فنيا وتعتبر أى إشارة كأن لم تكن وبإعتبار المواصفة عامة تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص
- القرار النهائى سيكون بناء على ما تقدم من مواصفات فنية بالعروض وفى ضوء كراسة الشروط والمواصفات والعينات والأسعار المبينة قرين كل بند وحسب المقدرة الفنية للشركات .
- <u>تعتبر كراسة الشروط والمواصفات جزء لا يتجزأ من العطاء وترفق مع العطاء بعد توقيعها من مقدم العطاء وختمها بخاتم الشركة.</u>

- يتم الالتزام بجميع الشروط والمواصفات والشروط العامة المدرجة بكراسة الشروط والمواصفات
- لابد من إرفاق جميع المستندات المطلوبة
- سيتم استبعاد اى عطاء غير مستوفى الشروط الواردة بكراسة الشروط والمواصفات محل الطرح قبل البت الفنى لهذه العملية

- أى نزاع قد ينشأ عن تنفيذ أى بند من بنود الكراسة ينعقد فيه الاختصاص أمام محاكم مجلس الدولة دون سواها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

القائم بأعمال مديرعام	رئيس الإدارة المركزية	مساعد أ.د الوزير للشئون المالية والإدارية
الإدارة العامة للتعاقدات	للشئون المالية والادارية	والمشرف على الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير
أ/ أحمد عمر عبدالعزيز	د/ محمد رمضان علي	د/ محمد عبد الوهاب